

التطورات المالية

نظرة عامة

أثرت جملة من التطورات الاقتصادية العالمية على أوضاع المالية العامة للدول العربية في عام 2008. فقد تميزت الأشهر التسعة الأولى من العام بارتفاع أسعار النفط ليصل في يوليو إلى مستويات غير مسبوقه وصاحبها زيادة أسعار المواد الخام الأخرى وارتفاع أسعار السلع الغذائية بصورة حادة. وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع معدلات التضخم وزيادة كلفة المعيشة في معظم الدول العربية. وإزاء ذلك، قام العديد من الدول بزيادة رواتب ومستحقات موظفي ومتقاعدي الخدمة المدنية. كما قام معظم الدول العربية بزيادة الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية وزيادة الإعانات الاجتماعية مما أدى إلى زيادة نمو الإنفاق الجاري. غير أن بروز الأزمة المالية العالمية في سبتمبر 2008 التي نجم عنها تباطؤ الاقتصاد العالمي وبالتالي انخفاض أسعار النفط الخام والسلع الغذائية، انعكست بطرق متباينة ومتفاوتة على الإيرادات والنفقات العامة في الربع الأخير من العام، حيث انخفضت وتيرة النمو في الإيرادات النفطية وخفضت الضغوط على كلفة دعم السلع.

وقد نمت الإيرادات العامة والمنح في عام 2008 بنسبة كبيرة بلغت 41.4 في المائة مدفوعة بالنمو في الإيرادات النفطية التي وصلت إلى 47.6 في المائة، والزيادة الكبيرة في الإيرادات الضريبية التي بلغت 24.4 في المائة. كما ساهم في هذا النمو ارتفاع الدخل من الاستثمار بنسبة 75.5 جراء ارتفاع عوائد الاستثمارات الحكومية محلياً وخارجياً. وجاء النمو في الإيرادات الضريبية جراء زيادة كبيرة في كل من ضرائب الدخل والأرباح وضريبة القيمة المضافة التي نجمت عن زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي وسياسة تعزيز الإيرادات التي طبقتها الدول العربية. أما الإنفاق العام، فقد ارتفع بنسبة 21.9 في المائة في عام 2008، حيث نما الإنفاق الجاري بنسبة 20.4 في المائة والإنفاق الرأسمالي بنسبة 28.8 في المائة واللذان جاءا على حساب صافي الإقراض الحكومي. وقد ارتفع الإنفاق الجاري للدول العربية مجتمعة جراء زيادة الرواتب، وارتفاع كلفة دعم السلع والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية، وازداد الإنفاق الاستثماري في معظم الدول العربية المصدر الرئيسي للنفط.

وقد أدى تجاوز نمو إجمالي الإيرادات العامة والمنح في الدول العربية كمجموعة في عام 2008 نمو إجمالي الإنفاق العام إلى زيادة الفائض الكلي في الموازنة العربية المجمعة بأكثر من الضعف ليصل إلى 252.0 مليار دولار. إلا أن الأداء المالي في الدول العربية فرادى جاء متبايناً، فقد تحسن وضع الموازنة الكلي في بعض الدول العربية، حيث

استمرت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في تحقيق فائض كلي مرتفع في موازنتها العامة، في حين بقيت عدة دول عربية أخرى تسجل عجزاً كلياً ارتفع في بعض منها في عام 2008. وعلى صعيد المديونية الداخلية، فقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي بنسبة 7.4 في المائة في الدول العربية المتاح حولها بيانات، غير أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 31.3 في المائة في عام 2007 إلى 26.0 في المائة في عام 2008.

وقد مكنت الإصلاحات المالية التي اتخذها العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في الدول التي تواجه عجزاً كلياً في موازنتها العامة، من تعزيز قدراتها بحيث استطاعت إلى حد ما مواجهة انعكاسات آثار التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية في عام 2008. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية. وشملت هذه الإصلاحات مجالات عديدة أهمها تعزيز الإيرادات العامة، وخاصة الإيرادات الضريبية، وتطوير آليات إعداد الموازنة ورفع كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة على المال العام، وتطوير عمل كافة الأجهزة الإدارية للمالية العامة.

الإيرادات العامة والمنح

ارتفع إجمالي الإيرادات العامة والمنح للدول العربية كمجموعة من حوالي 578.5 مليار دولار في عام 2007 إلى نحو 817.9 مليار دولار في عام 2008. وقد تجاوز معدل النمو المتحقق في الإيرادات العامة والمنح البالغ 41.4 في المائة في عام 2008 بشكل كبير معدل النمو في العام السابق نتيجة لارتفاع الإيرادات النفطية في ضوء ارتفاع أسعار النفط وذلك حتى نهاية الربع الثالث من العام. كما ارتفعت نسبة الإيرادات العامة والمنح إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل ملموس لتبلغ 43.0 في المائة في عام 2008 مسجلة أعلى مستوى لها منذ بداية الثمانينات.

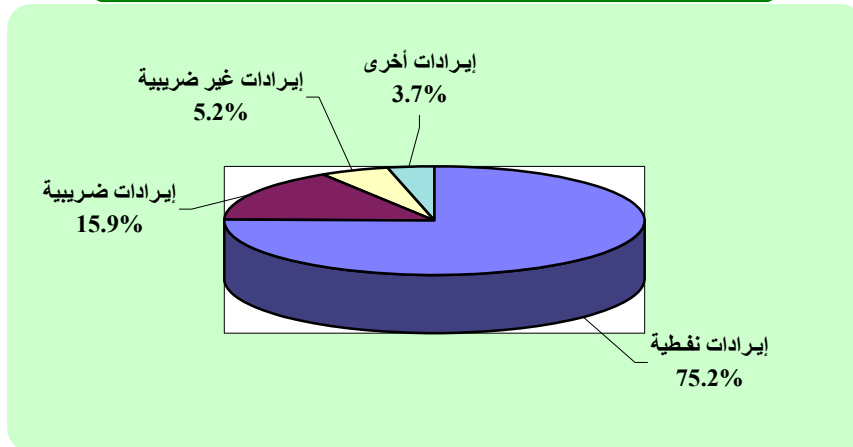
ولقد ساهمت عوامل أخرى في زيادة الإيرادات العامة والمنح في عام 2008. فإلى جانب النمو في الإيرادات النفطية الذي وصل إلى 47.6 في المائة، فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة 24.4 في المائة نتيجة زيادة وتيرة النشاط الاقتصادي والتحصيل الضريبي، وارتفع الدخل من الاستثمار بنسبة 75.5 في المائة والإيرادات غير الضريبية بنسبة 7.5 في المائة. وقد نجم عن هذه التطورات ارتفاع مساهمة الإيرادات النفطية في إجمالي الإيرادات العامة والمنح إلى 75.2 في المائة في عام 2008 وتراجع مساهمة الإيرادات الضريبية إلى 15.9 في المائة وانخفاض مساهمة الإيرادات غير الضريبية إلى 5.2 في المائة في حين ارتفعت مساهمة الدخل من الاستثمار إلى 3.4 في المائة. وعلى الرغم من النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية كمجموعة فقد ارتفعت نسبة الإيرادات النفطية إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 32.3 في المائة في عام 2008. أما نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد تراجعت بصورة طفيفة إلى 6.8 في المائة وانخفضت نسبة الإيرادات الضريبية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى 2.3 في المائة في حين ازدادت نسبة الدخل من الاستثمار إلى 1.5 في المائة في عام 2008، الملحق (1/6) والجدول رقم (1) والشكل (1).

الجدول رقم (1)
الإيرادات العامة في الدول العربية
عامي 2007 و2008

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي %	هيكل الإيرادات %		مصادر الإيرادات (مليار دولار أمريكي)				
	2007	* 2008	2007	2008	معدل النمو %		
					2007	* 2008	
42.9	38.3	99.7	99.7	41.4	815.3	576.6	إجمالي الإيرادات العامة
32.3	27.6	75.2	72.0	47.6	614.7	416.5	الإيرادات النفطية
6.8	6.9	15.9	18.0	24.4	129.8	104.3	الإيرادات الضريبية
2.3	2.6	5.2	6.9	7.5	42.8	39.8	الإيرادات غير الضريبية
1.5	1.1	3.4	2.8	75.5	28.0	16.0	الدخل من الاستثمار
0.1	0.1	0.3	0.3	30.0	2.6	2.0	المنح
43.0	38.4	100.0	100.0	41.4	817.9	578.5	إجمالي الإيرادات العامة والمنح

* موازنات وبيانات أولية.
المصدر : الملحقان (1/6) و(2/6).

الشكل (1) : هيكل الإيرادات العامة في الدول العربية، 2008



المصدر : الملحق (2/6).

وفيما يتعلق بأداء الإيرادات العامة بالنسبة للدول العربية فرادى في عام 2008، فقد حققت جميع الدول العربية زيادة في مستوى الإيرادات. وقد شهدت الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط أعلى معدلات نمو في الإيرادات العامة. كما سجلت بعض الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً نمواً ملحوظاً في الإيرادات العامة، وعلى وجه الخصوص اليمن والبحرين ومصر وسورية والمغرب.

وعلى صعيد الإيرادات النفطية، فقد أدى الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط الخام الذي تجاوز 137 دولار في أوائل يوليو 2008 إلى زيادة الإيرادات النفطية في معظم الدول العربية المنتجة للنفط. غير أن الانخفاض الحاد في الطلب على النفط وتهاوي أسعاره خلال الربع الأخير من العام، أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية للدول العربية خلال هذه

الفترة. إلا أن المحصلة جاءت إيجابية لكامل عام 2008 للدول العربية كمجموعة حيث نمت الإيرادات النفطية بنسبة كبيرة بلغت 47.6 في المائة لتصل إلى حوالي 614.7 مليار دولار.

تباينت معدلات نمو الإيرادات النفطية في الدول العربية فرادى في عام 2008، فقد جاء النمو كبيراً في معظم الدول المصدرة الرئيسية للنفط⁽¹⁾ حيث ارتفعت هذه الإيرادات بنسبة 75 في المائة في السعودية وبنسبة 57 في المائة في الجزائر وبنسبة 56 في المائة في العراق، وبنسبة 33 في المائة في ليبيا وبنسبة 26 في المائة في الكويت. وتجدر الإشارة إلى أن مجموع الإيرادات النفطية للدول المصدرة الرئيسية للنفط شكل ما يزيد عن 95 في المائة من إجمالي الإيرادات النفطية للدول العربية مجتمعة. كما أن الإيرادات النفطية في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط تشكل العنصر الأساسي للإيرادات العامة، حيث تتجاوز الإيرادات النفطية 80 في المائة من الإيرادات العامة في معظم هذه الدول.

وفيما يتعلق بالدول العربية الأخرى المنتجة للنفط، فقد ارتفعت الإيرادات النفطية لمصر بأكثر من الضعف في عام 2008 لتساهم جزء كبير من النمو في الإيرادات العامة. وفي البحرين، فقد نمت الإيرادات النفطية بنسبة قاربت 14 في المائة غير أن مساهمتها في الإيرادات العامة تراجعت إلى حوالي 74 في المائة في عام 2008. وقد تراجع الإنتاج النفطي بشكل ملموس في كل من اليمن وموريتانيا أما بسبب مصاعب تقنية أو نتيجة لاستنزاف آبار نفطية مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية في اليمن بنسبة 9.1 في المائة وفي موريتانيا بنسبة 10.3 في المائة في عام 2008.

وقد نجم عن ارتفاع أسعار النفط خلال عام 2008 زيادة مقدار الدعم الحكومي لأسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية العربية. وعلى الرغم من قيام بعض الدول العربية بزيادة أسعار هذه المشتقات، إلا أن هذه الزيادة لم تواكب الزيادة في أسعار النفط الخام. وبالنتيجة، فقد سبب ارتفاع أسعار النفط الخام نمو غير متكافئ في الإيرادات النفطية المولدة من بيع المشتقات النفطية في الأسواق المحلية للدول العربية المنتجة للنفط. غير أن تراجع أسعار النفط الخام في الربع الأخير من العام سيزيد من جهود الدول العربية المنتجة للنفط في تفعيل دور الإيرادات غير النفطية لزيادة مساهمتها في الإيرادات المحلية. كما أنه قد يتيح المجال أمام الدول العربية المستوردة الصافية للنفط لتقنين الدعم لأسعار المشتقات النفطية أو تطوير آليات لتوجيه هذا الدعم للفئات السكانية المستهدفة.

وفيما يتعلق بالإيرادات الضريبية، فقد أدت الإصلاحات الضريبية التي طبقتها العديد من الدول العربية وزيادة وتيرة النشاط الاقتصادي في عام 2008 إلى نمو الإيرادات الضريبية في الدول العربية كمجموعة بنسبة 24.4 في المائة، متجاوزة بأكثر من الضعف متوسط نموها السنوي خلال الفترة 2003-2007. وارتفعت الإيرادات الضريبية في جميع الدول العربية في عام 2008 باستثناء البحرين وتونس وسورية والعراق وعمان. فقد نمت الإيرادات الضريبية بنسبة تجاوزت 20 في المائة في كل من الجزائر والسعودية والسودان وقطر والكويت ولبنان وليبيا ومصر والمغرب، في

(1) تضم هذه الدول الإمارات، الجزائر، السعودية، العراق، عمان، قطر، الكويت وليبيا.

حين جاء نمو الإيرادات الضريبية بنسبة أقل من 15 في المائة في كل من الأردن والإمارات وجيبوتي وموريتانيا واليمن. وتجدر الإشارة إلى أن الإيرادات الضريبية تشكل الرافد الأساسي للإيرادات العامة في الدول العربية ذات الاقتصادات الأكثر تنوعاً، حيث تتجاوز نسبة الإيرادات الضريبية 75 في المائة من الإيرادات العامة في تونس وتتراوح بين 50 في المائة و70 في المائة في كل من الأردن ولبنان ومصر والمغرب وموريتانيا.

وتفاوتت معدلات النمو بين عناصر الإيرادات الضريبية في عام 2008، فقد ارتفعت الضرائب على الدخل والأرباح بنسبة 34.1 في المائة. وقد ساهم في هذا الارتفاع زيادة التحصيل الضريبي من شركات النفط العاملة في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط بعد أن نمت أرباحها إثر الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام. كما أدى التوسع في تطبيق ضريبة القيمة المضافة في عدة دول عربية إلى نمو الضرائب على الإنتاج والاستهلاك بنسبة 36.4 في المائة في عام 2008. وساهم ارتفاع أسعار العديد من السلع النهائية ونمو قيمة الواردات في زيادة قيمة الرسوم الجمركية المحصلة في الدول العربية حيث نمت هذه الرسوم بحوالي 27.7 في المائة في العام ذاته. وعلى الرغم من كون التطورات الاقتصادية الأنفة الذكر قد ساهمت في زيادة الإيرادات الضريبية إلا أن الإصلاحات الضريبية التي قام بها العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية رفدت بشكل كبير النمو في الإيرادات الضريبية. فقد قام العديد من الدول العربية بإحداث إصلاحات هيكلية في جهازها الضريبي وإحداث تشريعات تهدف إلى زيادة كفاءة التحصيل الضريبي، خصوصاً من كبار ومتوسطي المكلفين، وترشيد الإعفاءات الضريبية وشمول ضريبة القيمة المضافة سلعاً وخدمات جديدة، الملحق (2/6) والجدول رقم (2).

الجدول رقم (2) البنود الرئيسية للإيرادات الضريبية في الدول العربية 2008-2003

(مليار دولار)

*2008	2007	2006	2005	2004	2003	
129.8	104.3	88.9	76.2	70.7	59.4	الإيرادات الضريبية، ومنها
45.2	33.7	27.0	21.4	19.1	16.8	الضرائب على الدخل والأرباح
37.5	27.5	24.4	22.4	19.8	17.0	الضرائب على الإنتاج والاستهلاك
12.9	10.1	10.9	11.4	11.0	9.8	الرسوم الضريبية على التجارة والمبادلات
34.0	29.4	26.6	21.0	20.8	15.8	ضرائب ورسوم أخرى

* موازنات وبيانات أولية.

المصدر: الملحقان (1/6) و(2/6).

وفيما يخص الإيرادات غير الضريبية⁽²⁾، فقد ارتفعت بنسبة متواضعة في عام 2008 لتصل إلى حوالي 42.8 مليار دولار. وقد تراجعت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الإيرادات المحلية في الدول العربية مجتمعة من 6.9 في المائة

(2) تضم الإيرادات غير الضريبية المتحصلات بمقابل من دخل الملكية والأتعاب والرسوم والمبيعات غير الصناعية والعرضية وفوائض التشغيل النقدية للمنشآت الإدارية، وبعض المتحصلات بدون مقابل مثل الغرامات والمصادر والهبات الخاصة الجارية.

في عام 2007 إلى 5.2 في المائة في عام 2008. ويعود التراجع في الأهمية النسبية للإيرادات غير الضريبية إلى النمو الكبير في كل من الإيرادات النفطية والإيرادات الضريبية.

وبالنسبة للدخل من الاستثمار، فقد حقق نمواً نسبته 75.5 في المائة في عام 2008 ليصل إلى حوالي 28.0 مليار دولار، وارتفعت مساهمته في الإيرادات العامة والمنح من 2.8 في المائة في عام 2007 إلى 3.4 في المائة في عام 2008. أما المنح، فعلى الرغم من ارتفاعها بنسبة 30.0 في المائة في عام 2008 لتبلغ 2.6 مليار دولار، إلا أن نسبتها من الإيرادات العامة والمنح بقيت في حدود 0.3 في المائة.

الإنفاق العام

ارتفع إجمالي الإنفاق العام في الدول العربية مجتمعة بنسبة 21.9 في المائة في عام 2008 مواصلاً معدلات نموه المرتفعة منذ عام 2004. ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة كل من الإنفاق الجاري، وخاصة في مجال الرواتب والأجور وفي مجال دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والإعانات الاجتماعية، والإنفاق الرأسمالي وخصوصاً في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط. وقد تراجعت حصة الإنفاق الجاري في الإنفاق العام في عام 2008 لتصل إلى 69.9 في المائة، في حين ازدادت حصة الإنفاق الرأسمالي في الإنفاق العام لتبلغ 29.8 في المائة. أما صافي الإقراض الحكومي فقد انخفضت حصته في الإنفاق العام في عام 2008 إلى 0.3 في المائة. وقد بلغ معدل النمو في الإنفاق الجاري 20.4 في المائة في عام 2008 ومعدل النمو في الإنفاق الرأسمالي 28.8 في المائة، في حين انخفض صافي الإقراض الحكومي بنسبة 62.3 في المائة. غير أن الزيادة في الإنفاق العام التي بلغت حوالي 100 مليار دولار في عام 2008 توزعت بحوالي الثلثين كزيادة في الإنفاق الجاري مقابل حوالي الثلث كزيادة في الإنفاق الرأسمالي.

وعلى الرغم من الارتفاع الكبير في الإنفاق العام في الدول العربية كمجموعة، إلا أن نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 30.8 في المائة في عام 2007 إلى 29.8 في المائة في عام 2008. وبالتالي، تراجعت نسبة كل من الإنفاق الجاري وصافي الإقراض الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 لتبلغ 20.8 في المائة و0.1 في المائة على التوالي في حين ارتفعت نسبة الإنفاق الرأسمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بصورة طفيفة لتصل إلى 8.9 في المائة. وقد تباين الأداء على صعيد الدول العربية فرادى، حيث ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير في عام 2008 في ليبيا لتصل إلى 45.6 في المائة، وفي جيبوتي لتبلغ 40.6 في المائة، وفي الجزائر لتصل هذه النسبة إلى 38.9 في المائة جراء قيام هذه الدول بتنفيذ برامج تنموية خاصة تطلبت زيادة في الإنفاق العام. كما ارتفعت نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في المغرب لتصل إلى 30.2 في المائة في عام 2008 نتيجة زيادة كلفة دعم السلع الغذائية والمشتقات النفطية والرواتب وقد ارتفعت هذه النسبة أيضاً بدرجات متفاوتة في كل من السودان واليمن والعراق وسورية. أما في الدول العربية الأخرى فقد انخفضت هذه النسبة في عام 2008 نتيجة تبني معظمها سياسات مالية منضبطة نسبياً. وبشكل عام، فإن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في معظم الدول

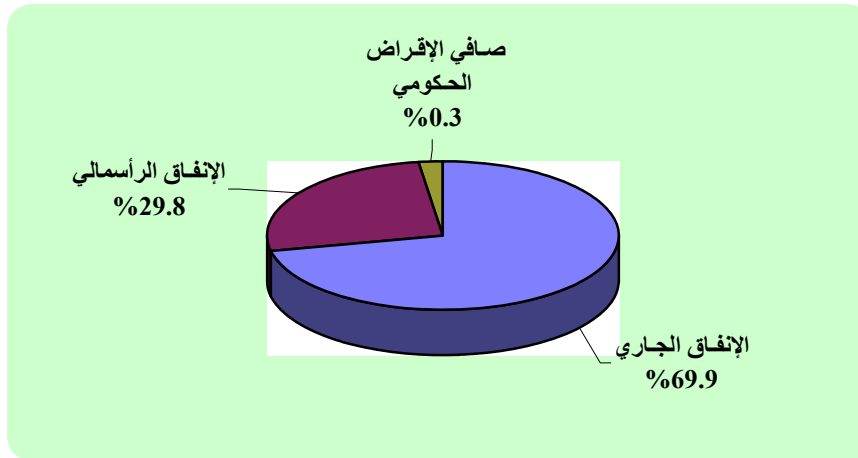
العربية المنتجة الرئيسية الأخرى للنفط تبقى أقل من نظيرتها في الدول العربية الأخرى، الملحق (3/6) والجدول رقم (3) والشكل (2).

**الجدول رقم (3)
الإتفاق العام في الدول العربية
2008-2007**

النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)		هيكل الإتفاق العام (%)		تبويب الإتفاق العام			
				نسبة التغير (%)	القيمة (مليار دولار)		
*2008	2007	*2008	2007		*2008	2007	
20.8	21.8	69.9	70.8	20.4	395.4	328.5	الإتفاق الجاري
8.9	8.7	29.8	28.2	28.8	168.6	130.9	الإتفاق الرأسمالي
0.1	0.3	0.3	1.0	62.3-	1.8	4.9	صافي الإقراض الحكومي **
29.8	30.8	100.0	100.0	21.9	565.9	464.3	إجمالي الإتفاق العام

* موازنات وبيانات أولية.
** يمثل الإقراض الحكومي ناقصاً السداد ويضم معاملات الحكومة في الاستحقاقات على المؤسسات العامة.
المصدر : الملحقان (3/6) و(4/6).

الشكل (2) : هيكل الإتفاق العام في الدول العربية، 2008



المصدر : الملحق (4/6).

وقد أدت التطورات الاقتصادية العالمية إلى بروز تأثيرات متفاوتة في قوتها واتجاهها على وتيرة الإتفاق العام في الدول العربية. فقد أثر ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمواد الخام بما فيها النفط على أسعار هذه السلع في الأسواق المحلية العربية مما زاد من معدلات التضخم حيث قام العديد من الدول العربية بزيادة الرواتب والأجور ومخصصات التقاعد والإعانات الاجتماعية للفئات الأقل دخلاً. كما أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية إلى زيادة كلفة الدعم الحكومي للسلع الغذائية الرئيسية. وبالإضافة، فقد ارتفعت كلفة دعم أسعار المشتقات النفطية إلى مستويات قياسية مع ارتفاع

أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية. وقد نجم عن هذه التطورات زيادة مستويات الإنفاق الجاري في معظم الدول العربية في عام 2008. ومع انخفاض أسعار النفط والمواد الخام الأخرى وأسعار السلع الغذائية جراء الأزمة المالية العالمية، فقد تراجعت كلفة الدعم خلال الربع الأخير من العام، ولكنها بقيت مرتفعة بشكل كبير في عام 2008 عن مستواها في عام 2007. وتجدر الإشارة إلى أن عدة دول عربية قامت بتخفيض الرسوم الجمركية على وارداتها من السلع الغذائية في عام 2008، ضمن سياسات أخرى لتخفيف الضغوط المتصاعدة على معدلات التضخم.

ونتيجة لهذه التطورات، فقد ارتفع الإنفاق العام في جميع الدول العربية في عام 2008 باستثناء الكويت التي سجلت تراجعاً بنسبة 2.7 في المائة. وقد جاء النمو في الإنفاق العام كبيراً في بعض الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط حيث بلغت نسبته في العراق 53.9 في المائة، وفي ليبيا 43.2 في المائة وفي الجزائر 41.6 في المائة. وقد توسع العراق في الإنفاق الاستثماري إضافة إلى زيادة كلفة الدعم وزيادة الرواتب. وفي الجزائر، فقد ارتفع الإنفاق العام بحوالي 19.5 مليار دولار في عام 2008 حيث تمت زيادة الرواتب والأجور بصورة كبيرة ضمن برنامج الإصلاح في نظام الخدمة المدنية بالإضافة إلى زيادة كلفة الدعم للسلع الغذائية والمشتقات النفطية وزيادة الإعانات الاجتماعية جراء ارتفاع كلفة المعيشة. كما ارتفعت التدفقات الاستثمارية في الجزائر ضمن "برنامج الاستثمار العام" الكبير الذي تعكف السلطات على تنفيذه. أما في ليبيا، فقد تم إطلاق "برنامج إعادة توزيع الثروة" في عام 2008 حيث تم تخصيص 3.8 مليار دولار في الإنفاق الجاري لعام 2008 لهذه الغاية. وبالإضافة، فقد تمت زيادة الرواتب والإنفاق الاستثماري.

وقد ارتفع الإنفاق العام بنسب أقل في الدول العربية المصدرة الرئيسية الأخرى للنفط، حيث نما بنسبة 19.6 في المائة في الإمارات وبنسبة 11.5 في المائة في السعودية جراء زيادة كل من الإنفاق الاستثماري والإنفاق الجاري الذي شمل زيادة الرواتب. وارتفع الإنفاق العام بنسبة 28.6 في المائة في عمان وبنسبة 5.7 في المائة في قطر. وقد تراوحت نسبة النمو في الإنفاق العام بين حوالي 11 في المائة ونحو 33 في المائة في الدول العربية الأخرى. وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة في الإنفاق العام في عام 2008 التي بلغت حوالي 100 مليار دولار ساهمت بحوالي 80 في المائة منها ست دول عربية هي الجزائر والعراق وليبيا ومصر والسعودية والإمارات.

وبعد الارتفاع الكبير في أسعار النفط الخام في عام 2008، اتخذت بعض الدول العربية سياسات تهدف إلى مواجهة التحديات التي يطرحها الارتفاع المتزايد في كلفة دعم المشتقات النفطية. ففي الأردن، قامت الحكومة بتحرير أسعار المشتقات النفطية في بداية عام 2008 بهدف تقليص كلفة الدعم على أن يتم تعديلها بشكل شهري لتتواءم مع الأسعار العالمية للنفط. وقد صاحب تحرير أسعار هذه المشتقات اتخاذ إجراءات لتحديد آثارها شملت زيادة رواتب العاملين والمتقاعدين في الخدمة المدنية، وتعويضات نقدية للفئات الأقل دخلاً لمرة واحدة، وزيادة الإعانات الاجتماعية، ودعم مالي لصغار المزارعين. وبالتالي، فقد انخفضت كلفة دعم المشتقات النفطية بنسبة 36 في المائة في عام 2008. إلا أن ارتفاع كلفة دعم السلع الغذائية الرئيسية وارتفاع مقدار الإعانات الاجتماعية ساهما في انخفاض طفيف في إجمالي الدعم والإعانات الاجتماعية في عام 2008. وفي سورية، تم رفع أسعار وقود الزيت الثقيل والبنزين بنسبة 240 في المائة

و33 في المائة في عام 2008 تمهيداً لإلغاء دعم المشتقات النفطية بحلول عام 2010. وقد تم توفير دعم لقطاع العائلات لاستهلاك وقود الزيت الثقيل بكميات محددة وأسعار منخفضة. وتخطط تونس أيضاً للتخفيض التدريجي في دعم المشتقات النفطية لإلغائها بحلول عام 2011. وفي مصر، قامت الحكومة برفع أسعار المشتقات النفطية بصورة كبيرة إلا أن كلفة الدعم بقيت مرتفعة جراء ارتفاع أسعار النفط الخام فارتفع إجمالي كلفة الدعم، شاملاً دعم السلع الغذائية، بنسبة 50 في المائة.

وقد قام العديد من الدول العربية بزيادة الرواتب والأجور ومستحقات المتقاعدين في عام 2008 إزاء ارتفاع كلفة المعيشة جراء ارتفاع أسعار السلع الغذائية على الصعيد العالمي وتأثيرها على معدلات التضخم المحلية. وقد شملت زيادة الرواتب الأردن والإمارات والجزائر وتونس والسعودية والعراق والكويت وليبيا ومصر والمغرب واليمن. ففي الأردن، ارتفعت كلفة الأجور والرواتب بنسبة 28 في المائة، وفي الجزائر بنسبة 23 في المائة، وفي مصر بنسبة 20 في المائة، وفي تونس بنسبة 17 في المائة وفي المغرب بنسبة 7.5 في المائة. ويشار إلى أن العديد من الدول العربية تقوم بالعمل حالياً على إحداث إصلاحات في الإدارة الحكومية تشمل تطوير نظام الخدمة المدنية وتعزيز كفاءة الموظفين الحكوميين والمراجعة الدورية لسلم الرواتب لتتواءم مع الظروف الاقتصادية المستجدة.

وعلى صعيد الإنفاق الاستثماري، استمر التأثير الإيجابي لارتفاع أسعار النفط الخام في زيادة الإنفاق الرأسمالي في معظم الدول العربية المنتجة للنفط. وقد نما الإنفاق الرأسمالي في غالبية الدول العربية في عام 2008 باستثناء الأردن والسودان وقطر والكويت وموريتانيا. وقد جاء أغلب الارتفاع في الإنفاق الرأسمالي في عام 2008 في عدة دول عربية مصدره رئيسية للنفط حيث شمل تطوير مشاريع البنية التحتية فيها. ففي الجزائر، ارتفع الإنفاق الرأسمالي بنسبة 47.4 في المائة في عام 2008، أي بزيادة قاربت 10 مليار دولار نتيجة زيادة الإنفاق ضمن "برنامج الاستثمار العام" الطموح، كما ذكر سابقاً. كما ارتفع الإنفاق الاستثماري في كل من ليبيا والإمارات بنسبة تجاوزت 50 في المائة. وقد ارتفع الإنفاق الرأسمالي في الدول العربية الأخرى بنسب متفاوتة في عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن انخفاض أسعار النفط في الربع الأخير من عام 2008، قد ينجم عنه قيام الدول العربية المصدره الرئيسية للنفط بإعادة النظر في ترتيب أولويات الإنفاق الرأسمالي، الملحق (4/6).

وفيما يتعلق بالتوزيع الوظيفي للإنفاق الجاري في الدول العربية مجتمعة، فيلاحظ أن نفقات الخدمات الاجتماعية ما تزال تشكل جزءاً كبيراً من الإنفاق الجاري حيث بلغت نسبتها 31.4 في المائة في عام 2008 مقارنة بنسبة 30.0 في المائة في عام 2007. وقد انخفضت نسبة نفقات الأمن والدفاع من الإنفاق الجاري في عام 2008 لتصل إلى 24.7 في المائة في حين تراجع نسبة نفقات الخدمات العامة بصورة طفيفة لتبلغ 23.4 في المائة من الإنفاق الجاري. أما نفقات الشؤون الاقتصادية فقد ارتفعت لتصل إلى 9.1 في المائة من الإنفاق الإجمالي في عام 2008. وبشكل عام، فإن نفقات الخدمات الاجتماعية توائمت مع نسبة عدد السكان إلى الموارد المتاحة، حيث جاءت مرتفعة في كل من الأردن وتونس والجزائر وعمان ومصر ومنخفضة في كل من الإمارات وقطر ولبنان وليبيا. أما نفقات الخدمات العامة فجاءت مرتفعة

نسبياً في كل من قطر ولبنان ومنخفضة في كل من الأردن وتونس وعمان وليبيا والمغرب وموريتانيا. أما من حيث نسبة نفقات الشؤون الاقتصادية إلى الإنفاق الجاري فقد مالت إلى الارتفاع في كل من تونس والسودان والكويت ولبنان وموريتانيا واليمن حيث تجاوزت المتوسط للدول العربية مجتمعة في عام 2008، فيما مالت نسبتها إلى الانخفاض في كل من الجزائر والعراق وعمان وقطر ومصر والمغرب، الملحق (5/6).

الوضع الكلي للموازنات العامة

شهد الوضع الكلي للموازنة العامة المجمععة للدول العربية ارتفاع الفائض بمقدار قارب النصف في عام 2008 جراء تجاوز النمو في إجمالي الإيرادات العامة والمنح النمو في إجمالي النفقات العامة. فقد ارتفع الفائض الكلي لهذه الموازنات من 114.2 مليار دولار في عام 2007 إلى حوالي 252.0 مليار دولار في عام 2008 مدفوعاً بالارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية جراء الارتفاع غير المسبوق في أسعار النفط. وفي الواقع فإن الطفرة النفطية أدت إلى ارتفاع الفائض الكلي بمقادير كبيرة خلال الفترة 2004-2008، بعد أن كانت قيمته 1.8 مليار دولار فقط في عام 2003. غير أن الأوضاع المالية في الدول العربية فرادى جاءت متباينة، الملحق (6/6) والجدول رقم (4).

الجدول رقم (4) الموازنة العامة العربية المجمععة العجز أو الفائض 2008-2006

السنة	الفائض الجاري (مليار دولار)	الفائض الكلي (مليار دولار)	الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)
2006	226.7	148.8	17.3	11.4
2007	248.1	114.2	16.5	7.6
2008	419.8	252.0	22.1	13.3

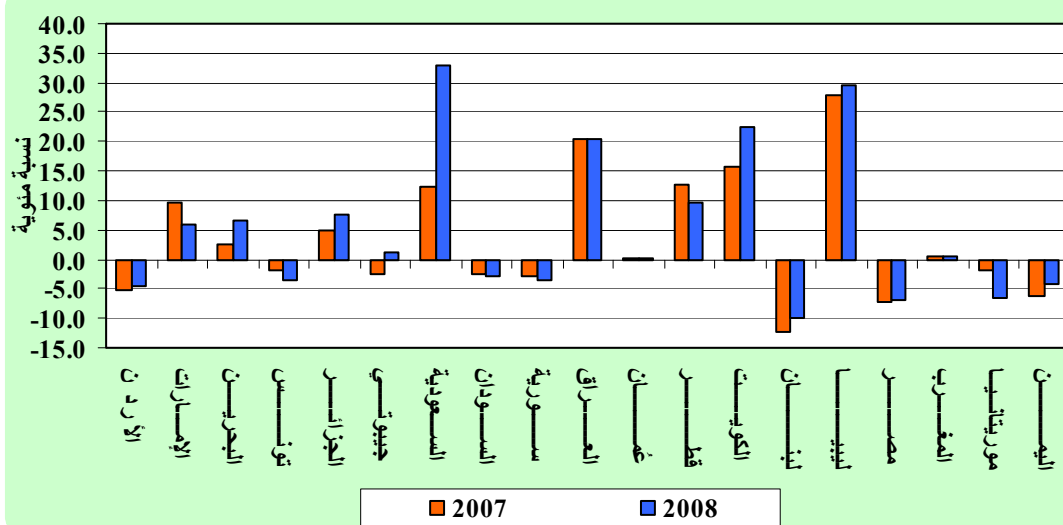
* موازنات وبيانات أولية.
المصدر: الملحق (6/6).

وعلى صعيد الفائض الجاري للموازنة العامة المجمععة للدول العربية، وهو الفرق بين إجمالي الإيرادات العامة وإجمالي النفقات الجارية، فقد وصل ارتفاعه المطرد خلال السنوات القليلة الماضية ونما بنسبة 69.2 في المائة في عام 2008 ليصل إلى 419.8 مليار دولار. وجاء الارتفاع في الفائض الجاري جراء تجاوز نمو إجمالي الإيرادات العامة والمنح الذي بلغ 41.4 في المائة في عام 2008 النمو في إجمالي الإنفاق الجاري البالغ 20.4 في المائة.

ومع النمو الكبير في الفائض الجاري في الموازنة المجمعّة للدول العربية، فقد ارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي من 16.5 في المائة في عام 2007 إلى 22.1 في المائة في عام 2008. وقد حققت الدول العربية فوائض جارية في موازنتها العامة في عام 2008، باستثناء لبنان ومصر. وقد تحسن وضع الفائض الجاري كنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في عام 2008 باستثناء الإمارات وقطر. أما في الدول العربية الأخرى، فقد تحسن وضع الفائض الجاري فارتفعت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 في كل من البحرين وجيبوتي وسورية والمغرب واليمن بدرجات متفاوتة، في حين تراجعت نسبة الفائض الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي في كل من تونس والسودان وموريتانيا وبقيت النسبة في نفس مستواها في الأردن. وبشكل عام، تميل نسبة الفائض الجاري إلى الارتفاع في الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط خصوصاً مع ارتفاع الإيرادات النفطية، بينما تميل إلى الانخفاض في الدول العربية الأخرى. وقد تأثرت غالبية الدول العربية الأخرى في عام 2008 بارتفاع تكلفة الدعم الحكومي وكلفة دعم السلع الغذائية وزيادة الرواتب والإعانات الاجتماعية مما أثر سلباً في وضع الفوائض الجارية فيها.

وتتباين الصورة عند تناول الوضع الكلي للموازنات العامة، فقد ارتفع الفائض الكلي للموازنة العربية المجمعّة بشكل كبير من 7.6 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2007 إلى 13.3 في المائة في عام 2008. وقد ارتفع هذا الفائض إلى أعلى مستوياته في عام 2008، لكن هذا التحسن شمل بعض الدول العربية الأمر الذي يتطلب التركيز على سياسات تعزيز الإيرادات وترشيد النفقات، الملحق (6/6) والشكل (3).

الشكل (3) : نسبة العجز (-) أو الفائض الكلي (+) في الموازنات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الدول العربية لعامي 2007 و2008



المصدر : الملحق (6/6).

وفيما يتعلق بالفائض الكلي في الموازنة العامة للدول العربية فرادى، فقد ارتفعت نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في جميع الدول العربية المصدرة الرئيسية للنفط في عام 2008 باستثناء الإمارات وقطر، وعمان التي بقيت النسبة فيها مستقرة. وقد تراوحت نسبة الفائض الكلي في هذه الدول إلى ناتجها المحلي الإجمالي بين 6.0 في المائة في الإمارات و33.0 في المائة في السعودية، في حين بلغت هذه النسبة في عمان 0.3 في المائة. كما سجلت البحرين ارتفاع نسبة الفائض الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى 6.7 في المائة، وتحول عجز الموازنة العامة المزمّن إلى فائض في جيبوتي بلغت نسبته 1.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. أما المغرب، فقد حافظت على الفائض الكلي في موازنتها العامة في حدود 0.4 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي بعد نجاحها في ضبط سياستها المالية.

أما الدول العربية الأخرى، فقد سجلت عجزاً كلياً في موازنتها العامة في عام 2008 مع انخفاض الأهمية النسبية لهذا العجز في الناتج المحلي الإجمالي في كل من الأردن ولبنان ومصر واليمن وزيادته في كل من تونس والسودان وسورية وموريتانيا. وقد جاء العجز الكلي دون 3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في السودان وتراوح بين 3 في المائة و5 في المائة في تونس وسورية واليمن والأردن وتجاوز نسبة 6 في المائة في لبنان ومصر وموريتانيا في عام 2008. وقد لجأت بعض الدول إلى تمويل العجز الكلي في موازنتها العامة من خلال الاعتماد بشكل كبير على الاقتراض الداخلي كما في مصر ولبنان والأردن، في حين اعتمدت تونس بشكل أكبر على الاقتراض الخارجي لتمويل هذا العجز.

وقد مكنت الإصلاحات المالية التي اتخذها العديد من الدول العربية خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً في الدول التي تواجه عجزاً كلياً في موازنتها العامة، من تعزيز قدراتها بحيث استطاعت إلى حد ما مواجهة انعكاسات آثار التطورات الاقتصادية العالمية غير المواتية في عام 2008. وقد ساهمت هذه الإصلاحات في الحد من ارتفاع نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي في عدة دول عربية.

وشملت الإصلاحات المالية التي قامت بها عدة دول عربية جوانب عديدة. فقد تضمنت الإصلاحات في جانب الإيرادات العامة تحسين الإدارة الضريبية ومن بينها دمج إدارة كل من ضريبة الدخل والأرباح وضريبة المبيعات في إدارة واحدة، وإعادة هيكلة الإدارة الضريبية لتتحول إلى الإدارة حسب المهام، وإنشاء وحدات خاصة بمتابعة التحصيل الضريبي من كبار ومتوسطي المكلفين، وتطبيق مبدأ الضريبة الموحدة على المكلفين، وتوسيع قاعدة الضريبة المضافة عن طريق تخفيض الحد الأدنى لقيمة المبيعات الخاضعة للضريبة، وتطوير التشريعات الضريبية، وتخفيض الإعفاءات الضريبية. وفي مجال الموازنة العامة، فقد تم تطوير آليات إعداد الموازنة مثل إعداد الإطار المالي المتوسط المدى الذي يشمل سنة الموازنة وسنتان لاحقتان، وتطبيق مفهوم الموازنة الموجهة بالنتائج الذي يهدف إلى تحسين كفاءة تخصيص الموارد المالية والرقابة على المال العام، والعمل على تطبيق مفهوم حساب الخزينة الموحدة والتحول إلى نظام دليل إحصاءات مالية الحكومة 2001 GFSM بما يتضمنه من تطبيق التصنيفات الاقتصادية والوظيفية للمالية العامة. وشملت هذه الإصلاحات كذلك حوسبة عمليات الإدارة المالية وتطوير إدارة الدين العام.

تطورات الدين العام الداخلي

تشير البيانات الأولية المتاحة إلى ارتفاع إجمالي الدين العام الداخلي للدول العربية⁽³⁾ مجتمعة بنسبة 7.4 في المائة في عام 2008 ليصل إلى 189.2 مليار دولار في الدول المتوفرة حولها بيانات بهذه المديونية. وعلى الرغم من الارتفاع في المديونية العامة الداخلية العربية، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تراجعت من 31.3 في المائة في عام 2007 إلى 26.0 في المائة في عام 2008 جراء النمو الجيد في الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته هذه الدول، الملحق (7/6) والجدول رقم (5).

الجدول رقم (5) المديونية العامة الداخلية للدول العربية 2008-2007

السنوات	الدين الداخلي الإجمالي	
	النسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)	الرصيد القائم (مليار دولار أمريكي)
2007	31.3	176.2
*2008	26.0	189.2

* موازنات وبيانات أولية.
المصدر: تم احتسابه على أساس الدول المتوفرة حولها بيانات لكل من العامين 2007 و2008 في الملحق (7/6).

وقد ارتفع الرصيد القائم للدين العام الداخلي في عام 2008 في كل من الأردن وسورية ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن في حين تراجع في كل من الجزائر والعراق والكويت. ففي الأردن، ارتفع إجمالي الدين العام الداخلي بنسبة 55.7 في المائة في عام 2008 جراء قيامه بزيادة الاقتراض الداخلي لتمويل جزء من السداد المبكر لجانب من المديونية العامة الخارجية المستحقة لدول أعضاء في نادي باريس. وبالتالي، فقد ارتفعت مديونته الداخلية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من 30.6 في المائة في عام 2007 إلى 38.2 في المائة في عام 2008. وتجدر الإشارة إلى أن الأردن أجرى تعديلات على قانون الدين العام خفض بموجبه نسبة إجمالي الدين العام (الداخلي والخارجي) من 80 في المائة إلى 60 في المائة، على أن يتم تطبيقها بحلول عام 2011. وتضمنت التعديلات تخفيض سقف كل من نسبة الدين العام الداخلي والخارجي إلى الناتج المحلي من 60 في المائة إلى 40 في المائة.

وقد ازداد الرصيد القائم للمديونية العامة الداخلية في لبنان بنسبة 24.3 في المائة في عام 2008 وفي اليمن بنسبة 12.9 في المائة، وفي موريتانيا بنسبة 11.4 في المائة، وفي مصر بنسبة 8.5 في المائة وفي سورية بنسبة 1.4 في المائة. وقد

(3) يمثل الدين العام الداخلي الإجمالي (دون احتساب الودائع الحكومية) القائم بذمة الحكومة والهيئات والمؤسسات العامة تجاه الاقتصاد. ويستند الرقم الإجمالي المذكور أعلاه إلى بيانات 9 دول عربية هي الأردن والجزائر وسورية والعراق والكويت ولبنان ومصر وموريتانيا واليمن، وذلك لعدم توفر بيانات عن عامي 2007 و2008 في هذا الشأن في بقية الدول، علماً بأن البحرين وتونس توفرت حولهما بيانات لعام 2007 فقط. وقد تم احتساب هذا الرصيد حسب البيانات الرسمية الخاصة بالدين في كل من هذه الدول.

تراجعت نسبة المديونية العامة الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008 في جميع هذه الدول، باستثناء لبنان التي ارتفعت إلى 87.4 في المائة. وتبقى هذه النسبة مرتفعة في مصر حيث بلغت 74.3 في المائة في عام 2008. وقد تراجع رصيد الدين العام الداخلي في الجزائر بنسبة 24.5 في المائة، حيث تابعت الجزائر سياستها في السداد المبكر لمديونيتها الخارجية وتخفيض مديونيتها الداخلية بعد ارتفاع عوائدها النفطية خلال الأعوام القليلة الماضية. كما تراجع الدين العام الداخلي للعراق بنسبة 11.8 في المائة والكويت بنسبة 8.0 في المائة في عام 2008.

وعن عبء المديونية الإجمالية الداخلية والخارجية، فقد وصلت في الدول التي تتوفر بياناتها أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي وصلت في لبنان إلى 157.8 في المائة في عام 2008، وفي موريتانيا إلى 94.9 في المائة، وفي مصر إلى 94.2 في المائة، وفي الأردن إلى 62.2 في المائة، وفي سورية إلى 27.1 في المائة، وفي اليمن إلى 27.1 في المائة وفي الجزائر إلى 10 في المائة. ومن الجدير بالذكر أن المديونية الداخلية لا تشمل الودائع الحكومية، وبالتالي ستخفض نسب المديونية الداخلية إلى الناتج المحلي الإجمالي في هذه الدول إذا ما أخذت هذه الودائع بعين الاعتبار.

